



P-ISSN: 2789-1240 E-ISSN:2789-1259

NTU Journal for Administrative and Human Sciences

Available online at: <https://journals.ntu.edu.iq/index.php/NTU-JMS/index>



Kindness to animals and spending on them in Islamic jurisprudence

Lecture Dr. Jamal Fateh Ali
Kirkuk Technical Institute - Northern Technical University

Article Informations

Received: 12 – 03 - 2023,
Accepted: 17 – 04 - 2023,
Published online: 01 – 07 - 2023

Corresponding author:

Name: Lecture Dr. Jamal Fateh Ali
Affiliation : Kirkuk Technical
Institute - Northern Technical
University
Email: Jamal1978@ntu.edu.iq

Key Words:

- 1- Alimony
- 2-Animal
- 3-Jurisprudence
- 4- prohibition
- 5- Assault

A B S T R A C T

This Research Aims to Explain The jurisprudential ruling on animal maintenance and its impact on Islamic jurisprudence and follow the importance of research by highlighting the legal rooting, Islam looks at the animal world in general with great interest due to its importance in life and its cooperation in the benefit of man, standing on important chapters from the chapters of jurisprudence, which are the chapters related to the human relationship with animals from the expense and treatment, and the statement of the prohibition and criminalization of Islam to attack and harm animals, and it included a number of conclusions that I was able to reach after studying the subject and knowing it in all its aspects - within the limits of the Researcher's knowledge and the breadth of the papers of the Research raised.



الرفق بالحيوان والنفقة عليه في الفقه الإسلامي

م.د. جمال فاتح علي

الجامعة التقنية الشمالية | المعهد التقني كركوك

Jamal1978@ntu.edu.iq

المُستخلص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وسيد المرسلين وبعد:

يهدف هذا البحث الى بيان حكم الفقهي الرفق بالحيوان والنفقة عليه في الفقه الإسلامي، وتتبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على التأصيل الشرعي، فإن الإسلام ينظر إلى عالم الحيوان إجمالاً باهتمام بالغ لأهميته في الحياة وتعاونه في نفع الإنسان، الوقوف على أبواب مهمة من أبواب الفقه وهي الأبواب المتعلقة بعلاقة الإنسان بالحيوان من نفقة ومعاملة، وبيان تحريم الإسلام وتجريمه للاعتداء على الحيوان وايدائه، وتضمنت جُملة من الاستنتاجات التي تمكنت من الوصول إليها بعد دراسة الموضوع والإلمام به من كل جوانبه - في حدود اطلاع الباحث وسعة وريقات البحث المُثار.

الكلمات المفتاحية: 1- النفقة 2- الحيوان 3- الفقه 4- التحريم 5- الاعتداء

المقدمة: فإن الإسلام ينظر إلى عالم الحيوان إجمالاً باهتمام بالغ لأهميته في الحياة وتعاونه في نفع الإنسان، ولكونه قبل ذلك آية عظيمة من آيات عظمة الخالق سبحانه ؛ ولذلك كثر الحديث عن الحيوان وحقوقه في كثير من مجالات التشريع الإسلامي حتى لا ينظر الإنسان إلى الحيوان نظرة ضيقة وهي النظرة المادية فقط المتعلقة بالأكل والشرب والدفء، بل يجب أن ينظر إليه الإنسان نظرة جمالية تقتضي الإحسان إليه، والرفق في معاملته، ومن هنا كان بحثي هذا بعنوان: الرفق بالحيوان والنفقة عليه في الفقه الإسلامي.

أولاً: أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص الأسباب في الآتي:

1. تغطية باب مهم من أبواب الشريعة قل من يتعرض لها بالبحث والدراسة.
2. الرد على الحملات المغرضة والتي تهدف للنيل من الإسلام وذلك ببيان سماحة الإسلام مع الحيوان.
3. إشباع رغبة الباحث والقارئ في الوقوف على الأحكام الفقهية المتعلقة بالحيوان وتعامل الإنسان معه.

ثانياً: أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

1. تمام عظمة الإسلام وشموليته حيث أنه لم يقتصر على الجانب التعبدى فقط بل شمل كل حركة الإنسان من عبادات ومعاملات وأخلاق فنظم علاقة الإنسان بالله، وعلاقة الإنسان بالإنسان، وامتد ليشمل علاقة الإنسان بالحيوان.
2. رد ما يتهم به الإسلام من معاداتة للحياة وأنه دين العنف ، فإذا كان هذا هو حاله مع الحيوان فكيف بحاله مع الإنسان؟
3. الوقوف على أبواب مهمة من أبواب الفقه وهي الأبواب المتعلقة بعلاقة الإنسان بالحيوان من نفقة ومعاملة.

ثالثاً: أهداف البحث:

1. بيان تحريم الإسلام وتجريمه للإعتداء على الحيوان وإيذائه.
2. بيان سعة الفقه الإسلامي وصلاحيته الشرعية.
3. بيان الأحكام المتعلقة بالحيوان وملكيته والتعامل معه.

رابعاً: منهج البحث:

يقوم منهج هذا البحث على عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية، وتخريج الأحاديث من مظانها، والتعويل على الكتب الفقهية المعتمدة وذلك خلال نقلي لآراء العلماء، ووضع قائمة بأهم المراجع والمصادر في ذيل البحث تسهيلاً على القارئ إن أراد الإطلاع على المعلومة من مصدرها.

خامساً: الدراسات السابقة:

بعد قيامي بالبحث والتنقيب لم أجد أحداً تناول موضوع النفقة على الحيوان بشكل واضح وصريح، وإنما جل الرسائل والدراسات السابقة تناولت الحيوان من حيث الحقوق والرعاية والرفق والرحمة وإليك بيان ذلك:

1. الرفق بالحيوان في شريعة الإسلام/ د. كريستين ستيليت/ جامعة نورت ويسترن - شيكاغو - الولايات المتحدة الأمريكية.
2. حقوق الحيوان والرفق به في الشريعة الإسلامية/ د. أحمد عبيد/ الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.
3. الإسلام والرفق بالحيوان مع الإشارة إلى استخدام العنف مع الحيوان/ د.س عبدالرحمن - البروفيسور حسين عيدروس _ العضوان بالمجموعة العامة للرفق بالحيوان.
4. ارشاد الأنام لما جاء في الإسلام من حقوق ورحمة بالحيوان/ د. الحارث بن زيدان المزيدي/ جامعة الكويت.

سادسا: خطة البحث

تنقسم الخطة إلى مقدمة و تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة وتفصيلها كالآتي:

▪ المقدمة وتشتل على :

أسباب اختيار الموضوع، وأهمية الموضوع، وأهداف البحث، ومنهج البحث، والدراسات السابقة.

▪ التمهيد ويشتمل على ما يلي:

أولاً: التعريف بالنفقة لغة واصطلاحاً.

ثانياً: التعريف بالحيوان لغة واصطلاحاً:

▪ المبحث الأول: اهتمام الإسلام بالحيوان وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الرفق مبدأ من مبادئ الإسلام .

المطلب الثاني: نظرة الإسلام للحيوان.

المطلب الثالث: مظاهر رعاية الإسلام للحيوان.

المطلب الرابع: الإعلان العالمي لحقوق الحيوان وفيه فرعان:

الفرع الأول: موافقته لتعاليم الإسلام.

الفرع الثاني: التناقض الغربي.

▪ المبحث الثاني: أعمال تنافي الرفق بالحيوان ونهى عنها الإسلام وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: أعمال غير مقبولة في الذبح.

المطلب الثاني: أعمال غير مقبولة في الركوب.

المطلب الثالث: أعمال غير مقبولة في الحمل.

المطلب الرابع: أعمال غير مقبولة في القتل.

المطلب الخامس: أعمال غير مقبولة في الصيد.

▪ المبحث الثالث: النفقة على الحيوان وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: وجوب النفقة على الحيوان.

المطلب الثاني: امتناع مالك الحيوان من النفقة عليه.

المطلب الثالث: امتناع مالك الحيوان من الإيجابار.

المطلب الرابع: نفقة الحيوان المؤجر، هل يلزم بها المؤجر أم المستأجر؟

▪ الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد وفيه التعريف بالمصطلحات الآتية:

أولاً: التعريف بالنفقة لغة واصطلاحاً:

النفقة لغة : مشتقة من النفوق وهو الهلاك ، يقال: نفقت الدابة نفوقاً : أي ماتت وهلكت . وهي تطلق على ما يبذله الإنسان من الدراهم ونحوها فيما يحتاجه هو أو غيره ، وتجمع على نفقات ⁽ⁱ⁾

قال ابن فارس رحمه الله : النون والفاء والقاف أصلان صحيحان ، يدل أحدهما على انقطاع الشيء وذهابه ، ومنه : نفقت الدابة نفوقاً : ماتت ، وأنفق الرجل : افتقر أي ذهب ما عنده ⁽ⁱⁱ⁾ . وقيل : مشتقة من الإنفاق وهو الإخراج ، ومنه النفق : المسلك النافذ الذي يمكن الخروج منه ، والجمع أنفاق ، ومنه سمي النفاق ؛ لأن صاحبه يخرج من الإيمان أو يخرج الإيمان من القلب ⁽ⁱⁱⁱ⁾

النفقة اصطلاحاً: عرف الفقهاء النفقات بأكثر من تعريف وكل هذه التعاريف متقاربة في مجملها ومعناها واحد

فقد عرفها الحنفية بأنها : الإدرار على الشيء بما به يقوم بقاؤه ^(iv) . عرفها المالكية بأنها : ما به قوام معتاد حال الأدمي دون سرف . واقتصر الشافعية على تعريف النفقة : بأنها مشتقة ومأخوذة من الإنفاق وهو الإخراج ، ولا يستعمل إلا في الخير ^(v) .

وعرفها الحنابلة بأنها : هي كفاية من يعوله ويمونه طعاماً وكسوة ومسكناً وغير ذلك ^(vi) . وقد حصر الفقهاء النفقات في ثلاثة أنواع : نفقة الزوجات ، ونفقة الأهل و الأقارب ، ونفقة المماليك من رقيق وحيوان ^(vii) .

ثانياً : التعريف بالحيوان لغة واصطلاحاً :

التعريف بالحيوان لغة: اسم يطلق على كل حي ، ويطلق أيضاً على كل ذي روح ، وأصله حيوان حيث قلبت الياء واوا وذلك لتوالي الياءات ^(viii) .

والحيوان اصطلاحاً: هو كل ما كانت فيه حياة ويدب على ظهر الأرض ، وهو بهذا المعنى يشمل الإنسان و الحيوان والبهائم والحشرات ، وبهذا المعنى لا يدخل فيه النبات ؛ لأن النبات لا يدب على ظهر الأرض ، والحيوان كما قال الجاحظ رحمه الله على أربعة أنواع: نوع يمشي ونوع يطير و نوع يسبح ونوع ينساح، والنوع الذي يمشي على أربعة أنواع : الناس والبهائم والسباع والحشرات ^(ix) .

المبحث الأول: اهتمام الإسلام بالحيوان وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: الرفق مبدأ من مبادئ الإسلام :

الرفق مبدأ من مبادئ الإسلام يعتمد عليه في كل تعاملاته ويجعل من المؤمن شخصا متميزا عن الآخرين ، وهو عنصر يقوي الإيمان ، وهو فضيلة تزين الأعمال ، وفي ذلك يقول النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث عائشة " إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله " ^(x) وفي رواية "إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على سواه" ^(xi) .

وعن أبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " من أعطي حظه من الرفق فقد أعطي حظه من الخير، ومن حرم حظه من الرفق فقد حرم حظه من الخير " ^(xii) .
والأحاديث في ذلك كثيرة تدل على أن الإسلام دين اعتمد في تشريعاته ومعاملاته وأخلاقه على الرفق كمداً من مبادئه.

وأى قضية من قضايا الإسلام كان للرفق فيها النصيب الأكبر والحظ الأوفر ، سواء كان ذلك في التشريعات الفقهية أو في العلاقات المجتمعية أو في المعاملة مع الخصوم والأعداء ، هذا فضلا عن أنه سبحانه وتعالى عرف نفسه بأنه الرفيق الذي يحب الرفق في كل الأمور، وكان النبي صلى الله عليه وسلم نبراسا يقتدى به في هذا المجال فكان رفيقا حكيما ما لم تنتهك حرمان الله عز وجل ، كل هذه العلاقة بين الإسلام والرفق تجعلنا نقول أنه هو دين السماحة واليسر وهو دين لا يقر بالعنف ولا يدعو إليه.

إن الرفق ضد العنف وهو لين الجانب والأخذ في الأمور بأيسرها وأسهلها قال تعالى: { فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ، وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ، فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ، فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ } [آل عمران: 159]
...وهكذا كان قلب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهكذا كانت حياته مع الناس ^(xiii) .

وقال عز وجل: { وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ } [الشعراء: 215] فهو اللين والتواضع والرفق في صورة حسية مجسمة، صورة خفض الجناح كما يخفض الطائر جناحيه حين يهيم بالهبوط وكذلك كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مع المؤمنين طوال حياته ^(xiv) وقال أيضا: { وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا } [الفرقان: 63] الهون: مصدر الهين وهو من السكينة والوقار، أي: يمشون حلماء متواضعين، وقيل لا يتكبرون على الناس ^(xv) .

المطلب الثاني: نظرة الإسلام للحيوان:

يتعامل الإسلام مع الحيوان على أنه عضو نافع في هذا الكون الفسيح ويتعاون مع الإنسان تعاوناً كبيراً في عمارة هذا الكون ، وليس هناك دليل على ذلك أعظم من أن هناك سور في القرآن بأسماء حيوانات ، مثل سورة البقرة، وسورة النحل، وسورة العنكبوت، وسورة النمل، وسورة الفيل.

وقد أثبت ربنا مكانة الحيوان وقيّمته في هذا الكون الفسيح وذلك في سورة النحل حيث قال مولانا تبارك وتعالى ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ، وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ، وَتَحْمِلُ أَوْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغَيْهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرؤُوفٌ رَّحِيمٌ، وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ النحل : الآية 5- 8

وقف المفسرون مع هذه الآيات واستنبطوا عدة أحكام :

1. أن الحيوان قريب من الإنسان شديد القرب منه، وشديد التعلق به وهو متعاون معه تعاوناً كبيراً (xvi) .
2. أن أشرف المخلوقات وجوداً في الكون بعد الإنسان هو الحيوان لاشتماله على الحواس الظاهرة والباطنة والشهوة والغضب (xvii) .
3. ذكر بعض الحيوان في هذه الآيات المباركات دون ذكر غيرها هذا لا يعني أن غيرها ليس كذلك وإنما هذا الذكر كان على سبيل المثال لا على سبيل الحصر (xviii) .

المطلب الثالث: مظاهر رعاية الإسلام للحيوان :

إن المتأمل في تعامل الإسلام مع الحيوان يجد أن الإسلام أعطاه جانباً كبيراً من الرعاية والاهتمام حين أمر أتباعه بالإحسان إليه وعدم إيذائه وإليك بعض مظاهر التكريم والحماية للحيوان:

1- النهي عن التحريش بين الحيوانات : وصلت رحمة الإسلام بالحيوان إلى منع كل صور التعذيب وألوان الإيذاء للحيوان ومن هذه الصور ما يقام في بعض البلدان من المسابقات والتي تقوم على التحريش بين الحيوانات المختلفة ولا سيما الأكباش و الطيور ونرى الآلاف من الناس يشاهدون هذه المسابقات ويتمتعون برؤية تلك الحيوانات والدماء تسيل منها ولما كان هذا التحريش يسبب إيذاء للحيوان نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا العمل ففي الحدي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التحريش بين البهائم (xix) ، وبعض العلماء عد أن المهارشة بين الكلاب والمناطحة بين الأكباش كانت سبباً من أسباب هلاك بعض الأمم (xx) .

2- النهي عن إطالة وقوف الحيوان: أباح الإسلام لنا أن نركب الدواب وأن نحمل عليها أمتعتنا ولكن ذلك لا يبيح لنا أن نعذب الحيوان بطول الوقوف ، وكذلك طول الجلوس على الدابة إلا لمصلحة راجحة ففي الحديث الصحيح قال النبي صلى الله عليه وسلم: إياكم أن تتخذوا ظهور

دوابكم منابر فإن الله إنما سخرها لكم لتبلغكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس فاقضوا حاجاتكم" ^(xxi) فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أن الشرع الحنيف وضع ضوابط لاستخدام الدابة بحيث لا تتعب الدابة ولا تتضرر من تسخير الإنسان لها .

3- النهي عن إطعام الحيوان من المسكرات: هذا جانب عظيم من جوانب تكريم الإنسان للحيوان ولا أعتقد أن أي أمة من الأمم قديما أو حديثا وصل اهتمامها بالحيوان إلى هذه الدرجة ، فالإسلام وهو يؤكد على إطعام الدابة أكد أيضا على عدم اطعامها من المسكرات والنجاسات لأنه نوع من الإضرار بالحيوان وهو حرام ^(xxii) وعده بعضهم من الكبائر ^(xxiii) .

4- النهي عن وسم الحيوان وكيه: ورد في حديث صحيح أن النبي مر على حمار قد وسم وجهه فقال : أما بلغكم أني لعنت من وسم البهيمة في وجهها، أو ضربها في وجهها " ^(xxiv) وفي لفظ " لعن الله الذي وسمه... " وهذا الحديث فيه نهى صريح لهؤلاء الذين يقومون بوسم الحيوان من باب تمييزه بعلامة عن غيره وهذا العمل كان سائدا عن العرب قديما حيث أنهم كانوا يجعلون علامات مميزة لحيواناتهم عن حيوانات الآخرين .

5- النهي عن لعن الحيوان وسبه: ورد في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره رأى امرأة تلعن ناقتها فقال: خذوا ما عليها ودعوها فإنها ملعونة" قال راوي الحديث: فكأنني أراها الآن تمشي في الناس ما يعرض لها أحد ^(xxv) ، فهذا الحديث الشريف فيه دلالة واضحة على عدم تعمد الحيوان بالسب أو اللعن ، ومن هنا ذهب الفقهاء إلى القول بتحريم لعن الدابة ^(xxvi) .

6- النهي عن اتخاذ الحيوان غرضا: صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن اتخاذ الحيوان غرضا فقال : لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا ^(xxvii) ، فهذا الحديث الشريف فيه نهى واضح عن عن اتخاذ الحيوان غرضا وهو أن يحبس الحيوان ثم يضربه بالنبل ونحوه حتى يموت وهو نوع من التعذيب للحيوان لا يرتضيه الإسلام .

7- النهي عن خصاء الحيوان: ورد في الحديث الصحيح عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اخصاء الخيل والبهائم ^(xxviii) .

والخصاء عادة قديمة معروفة لدى الشعوب المختلفة ، ويلجأون إلى هذه العادة إما رغبة في التسمين وإما رغبة في تطيب اللحم أو النمو أو لأسباب أخرى صحية أو غيرها

المطلب الرابع: الإعلان العالمي لحقوق الحيوان وفيه فرعان:

الفرع الأول: موافقته لتعاليم الإسلام:

بعد بينا في المطالب السابقة كيف أن الإسلام اعتنى بالحيوان وحافظ عليه تبين لنا أن الإسلام كان له قصب السبق في ذلك فبعد مئات السنين من حث الإسلام على تكريم الحيوان بدأ الغرب يصدر إعلانات عالمية تصون حقوق الحيوان ولا يعلم هؤلاء أن الإسلام سبقهم إلى ذلك ولو دققنا النظر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي اعتمد من الجمعية الدولية لحقوق الحيوان والتابعة للجمعيات الوطنية وذلك في الاجتماع الدولي لحقوق الحيوان والذي عقد في لندن في الفترة من 21 إلى 23 أيلول/سبتمبر 1977.

لوجدنا أن كل من مادة من هذه المواد فيها آية قرآنية أو حديث يؤكد ذلك وإليك مواد الإعلان العالمي لحقوق الحيوان :

(Universal Declaration of Animal Rights)

وهذه هي الترجمة:

الديباجة:

بالنظر إلى أن الحياة واحدة، وأن جميع الكائنات الحية لها أصل مشترك، وتتنوعها يأتي في سياق تطور الأنواع، وبالنظر إلى أن جميع الكائنات الحية تملك حقوقا طبيعية، وأن أي حيوان له جهاز عصبي له حقوق معينة، وبالنظر إلى أن ازدياد هذه الحقوق الطبيعية، حتى لو كان بسبب جهل بسيط، يسبب ضررا خطيرا للطبيعة، ويؤدي بالإنسان إلى ارتكاب جرائم ضد الحيوان، وبالنظر إلى أن التعايش بين الأنواع ينطوي على اعتراف من قبل الجنس البشري بحق الأنواع الحيوانية الأخرى في العيش، وبالنظر إلى أن احترام الحيوانات من قبل البشر لا ينفصل عن احترام الرجال بعضهم لبعض، ومن هنا نعلن ما يأتي:

المادة الأولى:

لجميع الحيوانات حقوقا متساوية في العيش ضمن سياق التوازن البيولوجي. وهذه المساواة في الحقوق لا تلقي بظلالها على تنوع الأنواع والأفراد.

المادة الثانية:

يجب احترام جميع أشكال الحياة الحيوانية.

المادة الثالثة:

1. يجب أن لا تتعرض الحيوانات للمعاملة السيئة أو الأعمال القاسية.
2. إذا كان من الضروري قتل الحيوان فيجب أن يتم ذلك فورا، وبطريقة غير مؤلمة ولا تسبب الخوف.

3. يجب أن يعامل الحيوان الميت معاملة لائقة.

المادة الرابعة:

1. للحيوانات البرية الحق في العيش والتكاثر بحرية في بيئتها الطبيعية.

2. حرمان الحيوانات البرية لفترات طويلة من الحرية، والصيد، وصيد الأسماك كممارسة لهوية الصيد، وكذلك استخدام أي من الحيوانات البرية لأسباب ليست حيوية يتعارض مع هذا الحق الأساسي.

المادة الخامسة:

1. أي حيوان يعتمد في حياته على الإنسان له الحق في العيش السليم والرعاية.
2. يجب عدم التخلي عن الحيوانات تحت أي ظرف من الظروف أو قتلها بشكل غير مبرر.
3. جميع أشكال تربية واستخدام الحيوان يجب أن تتم وفق علم وظائف الأعضاء والسلوك المحددة لهذه الأنواع.
4. المعارض وعروض الأفلام التي تشمل الحيوانات يجب أن تحترم كرامتها، وأن لا تتضمن أي عنف من أي نوع.

المادة السادسة:

1. أي تجارب على الحيوان تنطوي على معاناة جسدية أو نفسية تشكل انتهاكا لحقوقها.
2. لذلك يجب استبدال تلك الأساليب وممارستها بصورة منتظمة.

المادة السابعة:

أي فعل لا لزوم له ينتج عنه وفاة حيوان، واتخاذ أي قرار يؤدي إلى مثل هذا الفعل يشكل جريمة ضد الحياة. المادة الثامنة:

1. أي فعل يمس بقاء الأنواع البرية، وأي قرار يؤدي إلى فعل من هذا القبيل يعد بمثابة إبادة جماعية، وهذا يعني أنه يشكل جريمة ضد الأنواع.
2. مجازر الحيوانات البرية، التلوث، وتدمير البيئة الحيوية تعد أعمال إبادة جماعية.

المادة التاسعة:

1. يجب الاعتراف بحالة قانونية محددة، وبحقوق الحيوان بموجب قانون.
2. حماية الحيوانات وسلامتها يجب أن يكون لها تمثيل على مستوى المنظمات الحكومية.

المادة العاشرة:

يجب أن تكفل سلطات التربية والتعليم للمواطنين الاستفادة من مرحلة الطفولة لمراقبة وفهم واحترام حيوانات. (xxix).

الفرع الثاني: التناقض الغربي :

بالنظر في المواد التي نص عليها الإعلان العالمي للحيوان نجد أن الإسلام سبق بها وفي تفوق واضح كما سبق بيانه ويظهر أيضا ما يلي :

أ-التناقض الواضح في الممارسات الغربية ويظهر ذلك على سبيل المثال في التشدد والتطرف نحو الدعاوى بعدم انتفاع الإنسان بالحيوان فيما خلق له من العمل أو أكل اللحوم، وكذا في

معاملة بعض الحيوانات وعلى الأخص الكلاب والقطط بعناية فائقة تزيد على عنايتهم بأبنائهم، وفي الوقت الذي تزيد لديهم ثقافة التدليل وفرط العناية للقطط والكلاب لا يتورعون عن ممارسات قتل الآخرين من غير جنسياتهم في الحروب وفي تصدير النفايات السامة والملوثة إليهم.

ب- النظرة النفعية غير الأخلاقية سواء في صناعة الحيوانات، أو في الصيد الجائر، للحيوانات البرية في الدول الأخرى للحصول على الجلود والعاج والفراء، وفي التحريش بين البهائم ممثلاً في رياضة مصارعة الثيران وصراع الديكة (xxx).

المبحث الثاني: أعمال تنافي الرفق بالحيوان ونهى عنها الإسلام :

بيننا فيما سبق ذكره رفق الإسلام بالحيوان ، ولكن هناك بعض الأعمال التعسفية قد تقع من مالك الحيوان أثناء الانتفاع به و سنين ذلك فيما يلي من مطالب:

المطلب الأول: أعمال غير مقبولة في الذبح:

لقد أباح الإسلام ذبح الحيوان وذلك للانتفاع بلحمه الطيب، وفي ذات الوقت أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نراعي عدة ضوابط في الذبح ليكون ذلك الذبح على الوجه المشروع فقال النبي صلى الله عليه وسلم "وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته" (xxxi)

وقد وضع فقهاء الإسلام آداباً للذبح منها أن الذابح لا يحد شفرته أمام الذبيحة، وأن لا يصرعها بعنف، فعن ابن عباس أن رجلاً أضجع شاة وهو يحد شفرته، فقال النبي صلى الله عليه وسلم "أتريد أن تميتها موتتين هلا أهدنتك شفرتك قبل أن تضجعها" (xxxii).

ومنها عدم سحب الحيوان من رجله بعنف أثناء الذبح فعن بن عطاء قال: إن جزراً فتح باباً على شاة ليذبحها، فانفلتت منه فاتبعها، فأخذ يسحبها برجلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "يا جزار سقها سوقاً رقيقاً" (xxxiii).

ومنها عدم ذبح الحيوان أمام حيوان آخر لعدم إيذائه، قال ابن قدامة رحمه الله: "وَيُكْرَهُ أَنْ يَذْبَحَ شَاةً وَالْأُخْرَى تَنْظُرُ إِلَيْهِ" اهـ " (xxxiv).

المطلب الثاني: أعمال غير مقبولة في الركوب:

فإذا كان الإسلام أتاح لنا الانتفاع بالحيوان بالركوب حيث قال تعالى (لتركبوها وزينة) النحل: الآية 8، فإنه أيضاً حذر من بعض الأعمال التعسفية في الركوب حفاظاً على الحيوان منها عدم اراحة الحيوان في السفر الطويل وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم "إذا سافرتم في الخصب فأعطوا الإبل حظها من الأرض" (xxxv).

ومنها أيضاً ألا يركب على الدابة أكثر من ثلاثة فقد روي عن جابر قال: " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يركب ثلاثة على دابة" (xxxvi).

قال النووي : "مذهبنا ومذهب العلماء كافة جواز ركوب ثلاثة على دابة إذا كانت مطيقة" (xxxvii)

ومنها أيضا عدم وضع القلادات في رقبة الحيوان أو ربطه بحبل في شجرة وغير ذلك من التصرفات الغير مقبولة والتي تسبب ضررا للحيوان فقد ورد في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر إلا قطعت" (xxxviii).

المطلب الثالث: أعمال غير مقبولة في الحمل:

إذا كان ربنا أباح لنا التحميل على الحيوان والانتفاع به حيث قال سبحانه (وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بلغيه إلا بشق الأنفس) النحل الآية 7، فإنه حرم بعض التصرفات التعسفية التي تتنافى مع الرفق بالحيوان ومنها تحميل الحيوان ما لا يطيق فعن عبد الله بن جعفر، قال: أرذفني رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه ذات يوم، فأسرر إلي حديثا لا أحدث به أحدا الناس، وكان أحب ما استترت به رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاجته هدفا، أو حائش نخل، قال: فدخل حائطا لرجل الأنصار فإذا جمل، فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم حن وذرفت عيناه، فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم فمسح ذفراه فسكت، فقال: «من رب هذا الجمل، لمن هذا الجمل؟»، فجاء فنى من الأنصار فقال: لي يا رسول الله. فقال: «أفلا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله إياها؟، فإنه شكا إلي أنك نجيعه وتدئبه» أي تحمله فوق طاقته (xxxix).

ومنها أيضا ركوب ما لا يركب كالبقرة فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "بينما رجل يسوق بقرة له قد حمل عليها التفتت إليه البقرة فقالت: إني لم أخلق لهذا ولكني إنما خلقت للحرث" (xi) فدل هذا الحديث على أن البقرة لا يحمل عليها ولا تركب (xii).

وقد روى عن سعيد بن المسيب أنه قال: رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضرب جمالا وقال: تحمل على بعيرك ما لا يطيق؟ (xiii).

المطلب الرابع: أعمال غير مقبولة في القتل:

أباح الإسلام قتل الحيوان المؤذي كالكلب العقور، والأفعى السامة، والفأر المخرب.... وغير ذلك من الحيوانات المؤذية، إلا أنه نهى عن التصرفات التعسفية في القتل كالحرق فعن عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه، قال: "كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر، فانطلق لحاجته، فرأينا حمرة معها فرخان، فأخذنا فرخيها، فجاءت الحمرة، فجعلت تفرش، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "من فجع هذه بولدها؟ زدوا ولدها إليها، ورأى قرية نمل قد حرقناها، فقال: من حرق هذه؟، قلنا: نحن، قال: إنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار" (xiii).

ومنها أيضا قتل الحيوان بضربات متعددة حيث حفرنا النبي صلى الله عليه وسلم على قتل الحيوان من ضربة واحدة لإراحته فعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من

قتل وزغة في أول ضربة فله كذا وكذا حسنة، ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة، لدون الأولى، وإن قتلها في الضربة الثالثة فله كذا وكذا حسنة، لدون الثانية»^(xiv) .
المطلب الخامس: أعمل غير مقبولة في الصيد:

أجمع العلماء على أنه لا يجوز صيد وقتله الحيوان لمجرد اللهو واللعب والعبث، وأنه إن لم يكن من أجل الأكل فهو محرم، وإن كان الصيد لغرض الأكل فقد حدد الإسلام ضوابط تصون حقوق الحيوان من الأعمال التعسفية وغير مقبولة حيث يشرط في أداة الصيد: أن تخزق الفريسة وتتفد فيها، والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل من عدي بن حاتم رضي الله عنه عن الصيد بالمعراض [وهي عصاً في طرفها حديدة غير مسنونة فهي لاتخزق] فقال إني أرمي بالمعراض الصيد، فأصيب، فقال: «إذا رميت بالمعراض فخرق فكله، وإن أصابه بعرضه، فلا تأكله»^(xiv) .

وما يُذف من النباطة لا يخرق فيكون صيدها ميتة، إلا أنه إن أدرك فريسته ولا زال بها حياة فذبحها فهي حلال شرعاً - وتحقق هذا صعب-، وإن كانت هناك حاجة للصيد بها غير الأكل- لإطعام سبع مثلاً- فهو جائز شرعاً .

و من هذه الضوابط التي حددها الإسلام في الصيد أيضاً نهى الإسلام عن صيد الحيوانات التي تنفع البيئة والإنسان، وأيضاً الحيوانات المسالمة التي لا تسبب اذى لأحد فعن ابن عباس قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدهد والصرد"^(xvi) .

وسبب هذا النهي قد يكون إما لكونها: مسالمة لا تؤذي أحداً أو لأجل المنافع التي تتحقق من وراء بقائها حية كالعسل من النحل، والمحافظة على البيئة بواسطة الضفدع فهو معين للإنسان من عدة نواح حيث تأكل أعداداً كبيرة من الحشرات التي قد تسبب آفة خطيرة.."^(xvii) .

المبحث الثالث: النفقة على الحيوان وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: وجوب النفقة على الحيوان:

الحيوان كائن حي له احترامه وله روح يجب أن تراعى ومن ثم حافظ الشرع الحنيف على حق الحيوان في النفقة فألزم مالك الحيوان ذكراً كان أو أنثى بالنفقة وإليك بيان ذلك:
▪ قال الحنفية: من ملك بهيمة ألزم بعلفها وسقيها^(xviii) .

- وقال المالكية: على صاحب كل دابة علفها وسقيها ورعيها فإن أجدبت الأرض تعين علفها (xix) .
- وقال الشافعية: يجب على صاحب الدواب علفها وسقيها أو تخليتها للرعي وورود الماء إن اكتفت بذلك فإن لم تكتف بذلك وجب عليه أن يضيف إليه ما يكفيها (i) .
- وقال الحنابلة: من ملك بهيمة يلزم بالقيام بها والإنفاق عليها (ii) بلا نزاع (iii)
- والحيوان المملوك تلزم المالك نفقته ومنعها عنه موجب للإثم لأن الإثم لا يكون إلا على ترك واجب مما يدل على وجوب نفقة الحيوانات على مالكيها.
- ولما روي من حديث أبي ذر رضي الله عنه (iii) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تعذبوا خلق الله عز وجل » (iv) .
- ومنع النفقة عن الحيوان المملوك تعذيب له وهذا التعذيب نهى عنه الشرع الحنيف وهذا النهي يقتضي التحريم ويدل على وجوب النفقة على الحيوان.
- وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الله كره لكم ثلاثا قيل وقال وإضاعة المال وكثرة السؤال » (v)
- ففي هذا الحديث بيان لكره الله تعالى إضاعة المال والحيوانات المملوكة من الأموال التي يلزم حفظها ورعايتها ، وعدم الإنفاق عليها ضياع لها مما يدل على وجوب الإنفاق عليها.
- المطلب الثاني: امتناع مالك الحيوان من النفقة عليه :**
- إذا امتنع مالك الحيوان من النفقة عليه فالعلماء في ذلك على رأيين:
- الرأي الأول:** يجبر مالك الحيوان على الإنفاق عليه بعلف أو رعي فإذا امتنع من ذلك وله مال أجبر على أحد أمرين :

 - 1- بيعه أو استجاره أو هبته أو التصدق به وغير ذلك مما يدفع الضرر عنه
 - 2- ذبحه رحمة له ودفعاً للضرر عنه

- وإلى هذا الرأي وهو الإجماع ذهب الشافعية (vi) والحنابلة (vii) و المالكية (viii) في الصواب عندهم (lix) ورواية لأبي يوسف من الحنفية (ix) .
- واستدل أصحاب هذا الرأي:
- أولاً: بما روي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت " (xi) .
- ثانياً: ترك الحيوان يموت جوعاً تعذيباً له ويعد أيضاً إضاعة لمال وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك (xii) .

ثالثاً: أن الإنفاق على الحيوان صوتاً له من الهلاك وصيانة لنفسه التي لها حرمة شرعية^(lxiii) .
ففي هذا الحديث بيان لاستحقاق الإثم ، والإثم لا يكون إلا في ارتكاب محرم أو ترك واجب مما يدل على وجوب الإنفاق ، وتنفيذ الواجب لا يكون إلا عن طريق القضاء ، للإلزام بحكمه مما يدل على وجوب القضاء في إجبار مالك البهيمة بالإنفاق عليها^(lxiv) .

الرأي الثاني: لا يجبر مالك الحيوان على الإنفاق عليه وإنما يؤمر بذلك طاعة لله عز وجل وإلى هذا الرأي ذهب الحنفية^(lxv) وابن رشد من المالكية^(lxvi) .

المطلب الثالث: امتناع مالك الحيوان من الإجبار:

إذا امتنع المالك من الإجبار هنا ينوب عنه ولي الأمر بما تقتضيه المصلحة إما ببيع أو استئجار ونحو ذلك وقد ذهب إلى هذا الرأي الشافعية^(lxvii) والحنابلة^(lxviii) .
ويرى بعض الشافعية أن استجاره أولى من بيعه وأنه إن تعذر بيعه أو استجاره أنفق عليه من بيت مال المسلمين^(lxix) .

المطلب الرابع: نفقة الحيوان المؤجر، هل يُلزم بها المؤجر أم المستأجر؟

اتفق الفقهاء على أن مؤنة الشيء المستأجر كعلف الدابة وسقيها تكون على المؤجر أثناء مدة الإجارة؛ لأن ذلك من مقتضى التمكين، فكان عليه^(lxx) ، وقد اختلف الفقهاء في تفصيلها على ما يلي :

ذهب الحنفية إلى أن نفقة الدابة المستأجرة وسقيها على المؤجر؛ لأنها ملكه، فإن علفها المستأجر بغير إذنه فهو متطوع، لا يرجع به على المؤجر^(lxxi) .

وليس على المستأجر طعام الأجير إلا أن يتطوع بذلك، أو يكون فيه عرف ظاهر^(lxxii) .
وقد ذكر الحنفية حكم ما إذا اشترط المؤجر على المستأجر أن يطعم الدابة ويعلفها ،
جاء في الفتاوى الهندية: رجل استأجر دابة على أن يكون علفها على المستأجر، ذكر في الكتاب أنه لا يجوز... وجاء أيضاً: كل إجارة فيها رزق أو علف فهي فاسدة إلا في استئجار الظئر بطعامها وكسوتها - كذا في المبسوط^(lxxiii) .

إذا اكترى رجل حماراً فعي في الطريق، فأمر المكتري رجلاً أن ينفق على الحمار ففعل المأمور، فإن علم المأمور أن الحمار لغير الأمر لا يرجع بما أنفق على أحد؛ لأنه متبرع، وإن لم يعلم المأمور أن الحمار لغير الأمر له أن يرجع على الأمر، وإن لم يقل الأمر: على أي ضامن^(lxxiv) .

وأجاز المالكية اشتراط المؤنة على المستأجر، جاء في منح الجليل: جاز كراء الدابة على أن على المكتري علفها، ولا بأس أن يكتري إبلاً من رجل على أن عليه رحلتها، أو يكتري دابة

بعلفها أو أجيرا بطعامه، فذلك جائز وإن لم توصف النفقة؛ لأنه معروف، قال مالك: لا بأس أن يؤاجر الحر والعبد أجلا معلوما بطعامه في الأجل أو بكسوته فيه (xxv) .
وجاء في منح الجليل أيضا: وإذا اكتريت من رجل إبله، ثم هرب الجمال وتركها في يديك، فأنفقت عليها فلك الرجوع بذلك، وكذلك إن اكتريت من يرحلها رجعت بكرائه، وتأول أبو إسحاق ذلك بكون العادة أن رب الإبل هو الذي يرحلها، قال ابن عرفة: والأظهر بمقتضى القواعد: أن يلزم المكري البرذعة والسرج ونحوهما، لا مؤنة الحط والحمل (xxvi) .

الخاتمة

أهم النتائج:

1. الدين الإسلامي كان له قصب السبق في الاهتمام بالحيوان.
2. كل الإعلانات العالمية التي دعت إلى الرحمة بالحيوان جاءت موافقة لمبادئ الإسلام في التعامل مع الحيوان.
3. الإسلام وإن أباح الانتفاع بالحيوان إلا أنه حدد ضوابط تحد من الأعمال التعسفية ضد الحيوان.
4. الإسلام عندما أوجب النفقة على مالك الحيوان وأجبره عليها عند امتناعه، كل ذلك يدل على تقديس الإسلام لروح الحيوان.

أهم التوصيات:

1. ضرورة الاهتمام بالنفقة على الحيوان ولا سيما الحيوانات التي تساهم بشكل كبير في تنمية الدخل القومي كالأبقار والأغنام.... إلخ.
2. ضرورة سن قوانين صارمة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية لحماية الحيوان .
3. حري بكل إنسان ألا يسيئ الانتفاع بالحيوان كتحميله ما لا يطيق وكإطالة وقوفه وغير ذلك من أعمال العنف والقسوة ضد الحيوان.

(i) لسان العرب 357/10 ، القاموس المحيط ص 1195 .

(ii) معجم مقاييس اللغة 454/5 - نفق .

(iii) معجم مقاييس اللغة 455/5 ، لسان العرب 358/10 .

(iv) العناية 192/4 .

(v) مغني المحتاج 425/3 .

(vi) كشاف القناع 459/5 .

(vii) بدائع الصنائع 15/4 ، الشرح الصغير 590/3 ، مغني المحتاج 425/3 ، كشاف القناع 113/13 .

(viii) لسان العرب 214/14 .

(ix) الحيوان 24/1 .

(x) البخاري 16 /9 ، مسلم 2003/4 .

(xi) سنن بن ماجه 1216/2 ، سنن أبي داود 254 /4 .

- (xii) سنن الترمذي 367/4 وقال: حديث حسن صحيح.
- (xiii) ينظر: في ظلال القرآن، سيد قطب ص 501 .
- (xiv) ينظر: في ظلال القرآن، سيد قطب 2620 .
- (xv) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - تفسير الآية من سورة الفرقان ج 5 ص 4919 بتصريف.
- (xvi) تفسير القرطبي 10 /69 .
- (xvii) تفسير الرازي 227/19.
- (xviii) تفسير الرازي 231/19 .
- (xix) نيل الأوطار 90/8، عون المعبود 231/7، تحفة الأحمدي 366/5 وقال في المجموع 12/6 : اسناده صحيح .
- (xx) ينظر: الزواجر 141/2.
- (xxi) ينظر: عون المعبود 235/7.
- (xxii) شرح الأزهار 101/4، السيل الجرار 109/4، المبسوط للسرخسي 26-25/24.
- (xxiii) ينظر: الزواجر 214/1.
- (xxiv) صحيح مسلم 250/2 .
- (xxv) رواه مسلم واللفظ له، النووي على مسلم 147/16.
- (xxvi) كشف القناع 494/5، الفقه الإسلامي للزحيلي 764/7.
- (xxvii) صحيح مسلم 1550-1549/3.
- (xxviii) ينظر: نيل الأوطار 90/8.
- (xxix) موقع القانون العالمي للحيوان على شبكة الإنترنت <https://www.globalanimallaw.org/database/universal.html>
- (xxx) ينظر: رعاية الحيوان بين الإسلام والواقع المعاصر / د محمد عبدالحليم عمر ص 17.
- (xxxi) سنن الترمذي 23/4، وقال المحقق: حديث صحيح.
- (xxxii) مرقاة المفاتيح، كتاب الصيد والذباح، مسألة 4073.
- (xxxiii) الترغيب والترهيب 162/2.
- (xxxiv) المغني لابن قدامة 317/9.
- (xxxv) صحيح مسلم 128/8 .
- (xxxvi) مصنف ابن أبي شيبة 308/5.
- (xxxvii) شرح صحيح مسلم للنووي 135/9.
- (xxxviii) صحيح البخاري 56/4، صحيح مسلم 1672 /3 .
- (xxxix) سنن أبي داود، كتاب الجهاد / باب ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم / حديث رقم 2549، وقال المحقق: حديث صحيح .
- (xl) صحيح مسلم/1857.
- (xli) الجامع للقرطبي 10/72 .
- (xlii) الطبقات الكبرى، ابن سعد 91/7 .
- (xliii) سنن أبي داود، كتاب الأدب، أبواب النُّوم، باب في قتل النَّزْرِ، حديث رقم 4586.
- (xliv) صحيح مسلم 1758/4.
- (xlv) صحيح مسلم 1529/3.
- (xlvi) مسند أحمد 192/5 .
- (xlvii) أسماء الحيوان في القرآن لمحمد العبدلي ص 121 .
- (xlviii) ينظر: الفتاوى الهندية ج 1 ص 573.
- (xlix) القوانين الفقهية لابن جزي ص 148، بلغة السالك 525/1، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 522/2.
- (l) ينظر: مغني المحتاج 3 / 463، انظر حاشية الشرقاوي 374/2، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع 141/2 مطبعة الحلبي . ، قليوبي وعميرة 94/4، نهاية المحتاج 241/7 مطبعة الحلبي، المجموع شرح المهذب 198/17.

- (ii)المغني لابن قدامة 7 / 634 ، الإئصاف 9 / 414 ، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد 2 / 121 ، منتهى الإيرادات 2 / 385 ، الروض المربع مع حاشية العنقري 3 / 244 ، الكافي لابن قدامة 3 / 390 ، كشاف الإقناع عن متن الإقناع 5 / 493 .
(lii)الإئصاف 9 / 414 .
- (liii)أخرجه أبو داود من حديث لأبي ذر رضي الله عنه في كتاب الأدب باب في حق المملوك وقد سكت عنه \ عون المعبود شرح سنن أبي داود 14 / 66 . وأخرجه أحمد في مسنده 5 / 168 ، 172 .
- (liv) مسند أحمد بن حنبل 5 / 168 .
- (lv) صحيح البخاري رواه الإمام أحمد في (مسند الكوفيين) من حديث عبد الله بن أبي أوفى برقم (18659) ، وابن ماجه في (ما جاء في الجنائز)؟ ، باب ما جاء في البكاء على الميت برقم (1592) واللفظ له . (1407) ، صحيح مسلم رواه الإمام أحمد في (مسند الكوفيين) من حديث عبد الله بن أبي أوفى برقم (18659) ، وابن ماجه في (ما جاء في الجنائز)؟ ، باب ما جاء في البكاء على الميت برقم (1592) واللفظ له . (593) ، مسند أحمد بن حنبل (246/4) .
- (lvi) ينظر: مغني المحتاج 3 / 464 ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع 2 / 142 ، قلوبوي وعميرة 4 / 94 ، المجموع شرح المذهب 17 / 198 ، نهاية المحتاج 7 / 242 .
- (lvii) ينظر: المغني لابن قدامة 7 / 634 ، الإئصاف 9 / 415 وينظر المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد ج 2 ص 121 ، المقنع لابن قدامة 3 / 326 ، منتهى الإيرادات 2 / 385 ، الروض المربع مع حاشية العنقري 3 / 245 ، الكافي لابن قدامة 3 / 390 ، كشاف القناع 5 / 494 .
- (lviii) ينظر: القوانين الفقهية لابن جزى ص 148 ، الكافي في فقه أهل المدينة 2 / 630 ، بلغة السالك 1 / 525 ، شرح الرسالة لابن أبي زيد القيرواني 2 / 101 .
- (lix) ينظر شرح الرسالة لابن أبي زيد القيرواني 2 / 101 .
- (lx) ينظر: تبين الحقائق للزيلعي 3 / 66 ، فتح القدير لابن الهمام 4 / 231 .
- (lxi) صحيح مسلم الزكاة (996) ، سنن أبو داود الزكاة (1692) ، مسند أحمد بن حنبل (195/2) .
- (lxii) مغني المحتاج 3 / 464 .
- (lxiii) بدائع الصنائع 4 / 40 .
- (lxiv) بدائع الصنائع 4 / 40 .
- (lxv) تبين الحقائق للزيلعي 3 / 66 طبع سنة 1313 هـ . ، فتح القدير لابن الهمام 4 / 230 ، 231 ، الفتاوى الهندية 1 / 573 ، بدائع الصنائع 4 / 40 .
- (lxvi) ينظر بلغة السالك 1 / 525 ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 2 / 522 ، شرح الرسالة لابن أبي زيد القيرواني 2 / 101 .
- (lxvii) الإئصاف 9 / 415 وانظر المقنع لابن قدامة 2 / 385 ، الروض المربع مع حاشية العنقري 3 / 245 ، كشاف القناع 5 / 494 .
- ..
- (lxviii) مغني المحتاج 3 / 493 ، حاشية الشرقاوي 2 / 347 .
- (lxix) تبين الحقائق للزيلعي 3 / 66 ، فتح القدير لابن الهمام 4 / 231 ، بدائع الصنائع 4 / 40 .
- (lxx) الفتاوى الهندية 4 / 455 ، ومنح الجليل 3 / 783 ، 799 ، 800 .
- (lxxi) الفتاوى الهندية 4 / 455 .
- (lxxii) الفتاوى الهندية 4 / 435 .
- (lxxiii) الفتاوى الهندية 4 / 442 .
- (lxxiv) ينظر: الفتاوى الهندية 4 / 455 .
- (lxxv) ينظر: منح الجليل 3 / 799 - 800 .
- (lxxvi) ينظر: منح الجليل 3 / 783 ، والمدونة 4 / 500 .

أهم المراجع والمصادر:

- 1- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: 977هـ)، المحقق: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر - بيروت.
- 2- الروض المربع مع حاشية العنقري، الناشر مكتبة الرياض الحديثة بالرياض.
- 3- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ) دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى.
- 4- العناية شرح الهداية: محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي (المتوفى: 786هـ).
- 5- الفتاوى الهندية: لجنة علماء برئاسة نظام الدين البخاري، دار الفكر، الطبعة، 1310 هـ.
- 6- الفقه الإسلامي وأدلته (الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخریجها): أ. د. وهبة الزحيلي، الناشر: دار الفكر - دمشق.
- 7- القوانين الفقهية لابن جزي، الناشر عباس الباز مكة المكرمة.
- 8- الكافي في فقه الإمام أحمد: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: 620هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1994 م.
- 8- الكافي في فقه أهل المدينة: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: 463هـ)، المحقق: محمد محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1400هـ/1980م.
- 9- المبسوط: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: 1414هـ-1993م.
- 10- المجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي)): أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، الناشر: دار الفكر.
- 11- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد، الناشر مكتبة المعارف بالرياض.
- 12- المدونة: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1994 م.
- 13- المغني لابن قدامة: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (ت- 620هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة.
- 14- بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك)، : أبو العباس أحمد بن محمد الخلوئي، الشهير بالصاوي المالكي (ت: 1241هـ)
- 15- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي: عثمان بن علي بن محجن البارع، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت: 743 هـ)، الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل الشلبي (ت: 1021 هـ) الطبعة: الأولى، 1313 هـ.
- 16- تحفة الأحوذني بشرح جامع الترمذي: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت: 1353هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

- 17-تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (على ترتيب المنهاج للنووي): ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: 804هـ)، المحقق: عبد الله بن سعاف اللحياني، الناشر: دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1406.
- 18-حاشيتا قليوبي وعميرة: أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، الناشر: دار الفكر - بيروت، عدد الأجزاء: 4 الطبعة: بدون طبعة، 1415هـ-1995م.
- 19-عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته (ت: 1329هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - 1415 هـ.
- 20-في ظلال القرآن: سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي (ت: 1385هـ)، الناشر: دار الشروق - بيروت - القاهرة، الطبعة: السابعة عشر - 1412 هـ.
- 21-القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: 817هـ) ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1426 هـ - 2005 م.
- 22-كشاف القناع عن متن الإقناع، المؤلف: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت: 1051هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
- 23-لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: 711هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت - 1414 هـ.
- 24-مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: 1014هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت - 2002م.
- 25-مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: 977هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، 1415هـ - 1994م.
- 26-منح الجليل شرح مختصر خليل: محمد بن أحمد بن محمد عيش، أبو عبد الله المالكي (ت: 1299هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، تاريخ النشر: 1409هـ/1989م.
- 27-نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت: 1004هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت، 1404هـ/1984م.
- 28-نيل الأوطار: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، 1413 هـ - 1993م.
- 29- الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية (شرح حدود ابن عرفة للرعاع) محمد بن قاسم الأنصاري المالكي (894هـ) الناشر: المكتبة العلمية 1350 الطبعة الأولى